ممتن لها IGF ملحوظة: هذه الترجمة متاحة بفضل المساهمة التطوعية للسيدة زينة بو حرب

رسائل IGF2020

البيانات

ما هي السياسات والإجراءات الملموسة المطلوبة لضمان استفادة الجميع من جمع البيانات واستخدامها - بما في ذلك أولئك الموجودين في البلدان النامية والمجتمعات المهمشة وغير المتصلين؟

يعتمد الذكاء الاصطناعي على مجموعات البيانات التي يتم تناولها. وهذا معناه أنه عندما يكون المحتوى مفقودًا من مجموعات البيانات، أو تم التغاضي عنه، يمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تعميق الانقسامات القائمة والتهميش والاستبعاد. في مجال الصحة، على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة.

هناك حاجة إلى جهود كبيرة لتوفير مجموعات بيانات أوسع وأكثر شمولاً واتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التحيز من قبل أولئك الذين يجمعون البيانات ويعالجونها ويستخدمونها.

"لا شيء عني بدوني". ينبغي تعزيز عمليات الموافقة على جمع البيانات وجعلها أكثر شفافية، ولا سيما للمجتمعات والأشخاص المهمشين في البلدان النامية.

يجب النظر باعتماد مفهوم التقرير الذاتي لمصير البيانات كمبدأ أساسي مطروح في إدارة وحوكمة البيانات.

الاتصال بالإنترنت لا يقتصر فقط على وصل مليارات الاشخاص المتبقين بالشبكة. أنه يتخطاه إلى تمكين تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في وضع عدم الاتصال بالشبكة، ولكن في كثير من الحالات، يكون الاتصال بالإنترنت ضروريًا لجمع البيانات بهدف معالجتها. مع وجود 3 مليارات شخص ما زالوا غير متصلين بالإنترنت، هناك 3 مليارات شخص لا تتم تلبية احتياجاتهم بالكامل من خلال الفرص التي يمكن أن توفرها البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي للتنمية والرفاه.

لا تستطيع البلدان النامية ذات النسب المنخفضة من الاتصال بالإنترنت والرقمنة الاستفادة الكاملة من الفرص التي يمكن أن توفرها البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والبيانات المفتوحة. المبادرات لمرة واحدة ليست الحل. بدلاً من ذلك ، يجب تطوير استراتيجيات طويلة الأجل تربط استراتيجيات البيانات باستراتيجيات الاتصال و التنمية الرقمية.

في عالم تتطور فيه التكنولوجيا دائمًا بشكل أسرع من القوانين والأنظمة، ما الذي يجب القيام به لضمان حماية حقوق الأشخاص فيما يتعلق بجمع واستخدام بياناتهم، من إساءة الاستخدام للبيانات محلياً لمراقبة المواطنين ودولياً عبر تدفق البيانات ذات الصلة بالتجارة العالمية المتزايدة واستخدام المنصات الإنترنت، دون تقويض المزايا الاقتصادية القانونية وغيرها من المزايا التي يمكن أن توفرها عمليات البيانات للمواطنين والشركات والحكومات؟

يتعين على الحكومات والقطاع الخاص - الجهتان الرئيسيتان لجمع البيانات عن الأفراد - ضمان عدم تكرار التمييز والتهميش الحاصلين في العالم الحقيقي، وعدم تضخيمهما، من خلال جمع البيانات المتعلقة بالمجتمعات المهمشة وإمكانية إساءة استخدامها. يعتبر شمول المجتمعات والأقليات المهمشة في مجموعات البيانات جزءًا مهمًا لتحسين التمثيل والرؤية، ولكن أيضاً، يجب ألا يجعل هذه المجتمعات أكثر عرضة للأعمال العكسية مثل المراقبة المستهدفة وتقييد الوصول إلى الخدمات المتاحة للأشخاص الذين يعتبرون اساسيين .

توطين البيانات هي إحدى السياسات التي تستخدمها الحكومات لحماية بيانات مواطنيها من استخدامها بطرق تتعارض مع قوانينها الوطنية، إذا كانت تلك البيانات ستعبر الحدود. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذا التوطين أيضًا تأثير سلبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للامتثال لتعقيدات مثل هذه التشريعات، مما يعيق التنمية الاقتصادية. لذلك، يجب أن تنظر تشريعات البيانات في الآليات المبتكرة التي يمكن أن توازن بين مخاوف الخصوصية والفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد التي يمكن أن تنجم عن تشارك البيانات عبر الحدود.

بشأن السياسات المعجلة والمتعلقة بكوفيد19 فيما يخص جمع المعلومات واستخدامها بنجاح تلبية لأهداف السياسة الفورية كما المساعدة في التخفيف من التداعيات الاقتصادية طويلة الأجل، ما هي الدروس المستقاة من التحالفات التي نشأت بسرعة بين مجموعات أصحاب المصلحة وصناع القرار الذين عملوا على تطوير وتنفيذ هذه السياسات، وكيف يمكن تطبيق الافكار الجديدة في سياسات البيانات التي تم وضعها أثناء الجائحة في سياقات أخرى غير متعلقة بالجائحة؟

تمكنت البلدان التي لديها سياسات ومعايير قائمة بشأن البيانات المفتوحة من البناء بسرعة على تلك المعايير والهياكل وعلاقات التشارك لوضع مبادرات متعلقة بكوفيد 19 تحترم حقوق الإنسان. يجب على الحكومات التي ليس لديها سياسات أو معايير للبيانات المفتوحة النظر في تطوير هذه السياسات ليس فقط لدعم الاستجابات السريعة في أوقات الأزمات المستقبلية، ولكن أيضًا لإضفاء الطابع الديمقراطي وتمكين صنع القرار بالإعتماد على الأدلة في المواقف اليومية.

أظهر الإنتشار السريع لتطبيقات تتبع جهات الاتصال أثناء الوباء أن المواطنين على استعداد لمشاركة بياناتهم من أجل الصالح العام، طالما يمكنهم الوثوق في أن المعلومات التي يشاركونها آمنة، ولا تجمع معلومات أكثر مما هو ضروري، ولا يتم استخدامها لأغراض أخرى غير التي تم جمعها لأجلها، بما في ذلك المراقبة طويلة المدى لتحركات المواطنين وأنشطتهم. في حين أن بعض تطبيقات التتبع الحكومية لا تفي دائمًا بهذه المتطلبات، يجب على الحكومات والقطاع الخاص السعي لتطوير مثل هذه المعايير الشفافة لضمان استعداد المواطنين للمشاركة في عمليات جمع البيانات في المستقبل، حيث يمكن أن يفيد جمع البيانات المجتمع الأوسع.

برز إتجاه لاعتماد مبدأ سيادة البيانات بشكل متزايد على مدى السنوات القليلة الماضية، مع قيام عدد من البلدان بإصدار تشريعات للاحتفاظ ببيانات مواطنيها داخل حدودها الوطنية. ومع ذلك ، أظهرت جائحة كوفيد-19كيف يمكن لإبقاء البيانات ضمن الحدود الجغرافية أن يؤثر سلباً في القدرة على الاستجابة للتحديات العالمية.

على مدار السنوات القليلة الماضية، ظهر نقاش حيوي حول كيفية إدارة الفضاءات العامة المملوكة من القطاع الخاص على الإنترنت مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وما إذا كانت الحكومات بحاجة، وإلى أي مدى، إلى وضع التنظيمات لهذه الفضاءات وللبيانات التي يتم جمعها عليها من المستخدمين. أظهرت جائحة كوفيد أنه من الممكن لكيانات القطاع الخاص العمل عن كثب مع الحكومات، ومشاركة البيانات والتنسيق في حملات المعلومات العامة، ودعم صنع سياسات أكثر دقة وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم. في حين أن العديد من هذه الشراكات بين الحكومات والمنصات عبر الإنترنت كانت مرتجلة خلال وقت الحاجة الماسة، فإن مثل هذه العلاقات يمكن أن تشكل مثالًا جيدًا لنماذج الإدارة المشتركة المستقبلية للفضاءات العامة على الإنترنت المملوكة من القطاع الخاص.